

نظامنا الاجتماعي

(١١) الحرية والنظام

قد وهم الذين حسبوا أن الحرية هي أن يريد الإنسان ويعمل ما يشاء من غير أن يكون لأي شيء آخر سلطان على إرادته وعمله إذ هي الفوضى عينها لأن الإرادة المطلقة والعمل المطلق لا يتفان والشرائع السماوية والقوانين الوضعية. وما كانت إلا لإسعاد الناس في دائرة الحقوق والواجبات التي تنبئ ظلال الحرية كما يدل ذلك على ذلك تاريخ العرب في عهد النبي والخلفاء الراشدين وتاريخ الترك في عهد الجمهوريين السكاليين وتاريخ الجمهوريات الأخرى من الفريين كالفرنسيين والسويسريين والامريكيين ولا تصلح الناس إلا بالحرية المقيدة بالشرائع والقوانين العادلة

وقد ورد تعريف تلك الحرية في إعلان حقوق الإنسان الصادر من الأمة الفرنسية سنة ١٧٨٩ م بأنها القدرة على عمل كل شيء لا يضر بالفردي والجماعة فلكل إنسان الحق أن يقول ويعمل ما يريد ما لم ينقص ذلك شيئاً من حرية الآخرين. وكما عرفها علماء الأخلاق فقالوا الحرية هي الحق في ترقية الإنسان نفسه بما يريد من غير أن يتدخل أحد في أموره ما لم توجد ضرورة تضطره إلى التدخل كأن يكون سفيهاً فيسجّر عليه شرعاً وقانوناً

ويذكر القراء أننا قلنا في مقالنا السابقة أن كل حق يقتضي واجباً أو أكثر وضررتنا لهم الامثال فالحقوق التي يستحقها الإنسان بسبب الحرية تقتضي واجبات عليه أداؤها بسبب الحرية أيضاً ولذلك صدق من قال (الواجب والحق أخوان أمهما الحرية) وإن أول واجب على الوطني حيال وطنه وأمه إطاعة القوانين المشروعة والانظمة الموضوعية وهو بتلك الإطاعة لا يكون عبداً بل حراً يعلم ما يجب عليه فيعمله كما يعلم ما يجب له فيحصل عليه. وإذ أن دستور الأمة هو القانون الأساسي للدولة فيجده أو التبعث به أو التعاون على محوه يؤدي إلى خراب الوطن وانتشار عقد نظام الدولة كما حدث في دولة الفرس آخر عهد الشاه الأسبق ولولا أن قبض الله لهذه البلاد الآن المصلحين من أبنائها الذين رأوا صدعها ولمسوا شعنها ما عاد إليها دستورها ولا كانت حريتها الحاضرة

إذا الله أجباً أمة لم يردها إلى الموت قبيل ولا متجبر

ويستطيع الفرد والجماعة السمي في إصلاح القوانين وتحسينها بالوسائل المشروعة
 بيد أنه يجب احترام القوانين الحاضرة ما دامت قائمة ولا يكون احترامها إلا بالعدل
 بمقتضاها حتى تخلفها قوانين جديدة تكون قد أقرتها الأمة في مجلسها النيابي
 والبلد الذي فيه يطرح الاحزاب دستوره على بساط البحث مراراً للبحث به يكون
 عرضة لتدخل الأجنبي في شؤونه وما ادراك ما تدخل الاجنبي في شئون بلدك !
 ولن يجد الا جانب عمالاً للتدخل في أمورنا إلا إذا كنا شيئاً واحتملنا تنازعاتنا
 والله تعالى يقول ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم والرسول صلى الله عليه وسلم
 يقول لا تختلفوا فان من قلبكم اختلافوا فهلكوا — ولا يفتننكم الشيطان ببقاء
 الدول العظمى مع كثرة الاحزاب في كل منها وتفاقم الخلاف بينهم فان اختلافهم
 في العرض لا في الجوهر ولعل في اختلافهم اعمه لا عمهم ونقمة على أعدائهم وما
 يدرينا في المستقبل ما ذا تكون عاقبة أمرهم

وما وضعت القوانين ولا كانت الشرائع للمجتمع الانساني الا لتساعد على تحقيق
 العدالة وما أضعها عند المهجيين الذين لا يجلبون قانونا ولا يحشون عقوبة
 وقد يحسب العامة أن القانون وجد لتقييد الحرية لان الانسان كان قبل القانون
 حراً مطلقاً له ان يفعل كذا والى يفعلها ولكن بعد وضع القانون قد قيدت تلك
 الحرية فاذا لم يطمع الفرد عوقب والعقاب سلب للحرية غير اننا اذا تأملنا الحالة
 رأينا القانون وسيلة من وسائل اعطاء الحرية لكل فرد لا من وسائل منعها فالهجمي
 الذي لا قانون له حياته مهددة بالاختطاف كل هنية وهو يحتاج الى كثير من العناية
 بحياته أما الحضري فإنه غير محتاج الى عناية عظيمة ليحفظ حياته فيوجهه قواه
 الى اعمال اخرى كورود مناهل العلم والسعي وراء الرزق لان القانون قد صان
 حياته ومن اراد سلبها فقد سلب حياة ذاته (ولسكن في انقصاص حياة بأولى
 الالباب) وذلك عدل سداد الحرية ولحمه المساواة ولا يرغب عنه الا من سفد نفسه
 وما يكسبه الفرد من الحرية بوضع القوانين اكثر مما يفقده لو لم تكن تلك
 القوانين . ولذلك كان اكثر الامم حرية اكثرهم رعاية للقوانين على نكاثرها ألم تر
 الى الجمهوريات التي بسويسرا وفرنسا والولايات المتحدة وتركيا — وما وضعت تلك
 القوانين الا في دائرة الحرية ولذلك قيل (لا يقيد الحرية الا قانون من الحرية)
 والحرية نسبت تقسمها النفوس شيئاً فشيئاً مع التدرج في طريق الكمال وهو

مقتضياتها النظام الذي هو احوج ما يحتاج اليه الحياة وما النظام الا وضع كل شئ في موضعه بحسب القواعد العامة الموضوعية لتأدية كل عمل على الوجه الحسن مع رعاية الوقت المناسب والسكان الملائم وهو مع ترقى الانسانية يكون من طبائع النفوس الراقية ومن مقتضيات الضمائر الحية الخاضعة لها تلك النفوس

فاذا بلغ الانسان هذا القدر من الرقي ودري كيف يطبع وحتى ضميره الحي وكليف بالنظام حتى انشأ في قلبه قوة تحمكه تأمره بالحير ونهاه عن الضير فهو الخليق بالحرية وما دام هذا الوازع النفسى مفقوداً فليس الانسان صالحاً للحرية مع النظام وليست الحرية صالحة له وان سرورناه بسور من القوانين فانه بتتمك حرمتها وان نوات عليه صنوف العقاب وضروب العذاب

لا ترجع الأتفس عن غيها ما لم يكن منها لها زاجر وهذه علة وجود المجرمين في كل امة وكل من رقت مشاعره ولطف حسه تخضع لحكم العقل والنظام يصعب عليه الخضوع للحكم المطلق بل يستحيل عليه ذلك كما يستحيل بقاء الجنين في بطن امه متى كملت ايام حمله ومن لم يكن اهلاً لهذا الحكم فلا يلبث ان يتحول عنه كما تستحيل حياة الجنين اذا وضع قبل تمام أشهر الحمل عادة وهذه نظرية قد قام الدليل على صحتها فيجب ان يعرفها الفرد والجماعة من كل امة اذ انه يصعب على اى شعب ان ينال الحرية قبل معرفتها وقيل ان تشرب روجه بروحها فيقر مبادئها وقوانينها من عقيدة واختيار لا عن تقليد واضطرار وبالإ تقاص ظاهراً عنه وكانت سبباً في اهلاكه قبل ان يبلغ أشده فقد يقتل الدواء المستشفى به وقد تكون منية المتنى في أميته

وليس عجيباً بان الفتى يصاب ببعض الذنى في يديه واقربى دعائم الحرية الطاعة والاذعان للنظام العام وإلا كانت الفوضى والتطلع الى الحرية ونيلها قبل أوانها طفرة لا ريب أنها تودى بالأمة بما يكون فيها من الفتن والاضطرابات ولا جرم أن غايقتنا من الحرية هي السعادة ولا تكون إلا اذا عيننا بتربية ضمائرنا وتقوية إرادتنا وتهديب نفوسنا وتلك هي الوسيلة الوحيدة إلى رفع النوع الانسانى حتى يكون اهلاً لمشوقة الأمم فستطيع صياتها من عبث العاشين وكيد الكائدين وإغارات المغيرين بعددنا وعُدَدنا وضمائرنا الحية وفضائلنا التي لعمريها نفوسنا ليعمر نباتنا كما قال شوقي

وليس بامر بيان قوم إذا كانت نفوسهم خراباً
 وإذا أن منفة المصباح لا تكون في زخرفته ودقة صناعته ولا في نفاسة معدنه
 وإنما تكون في قوة ضوئه كذلك الحرية وهي مصباح الأمة لا تكون فائدتها في
 زخرفة المجلس النيابي ولا في متانة بنائه ودقة صناعته وكثرة أعضائه وعماله وجوده
 أثناءه ونراشه ورياشه وإنما تكون فائدة الحرية في نورها الذي تستضيء به الأمة
 في هبيل العدالة والإخاء والمساواة والنظام ذلك النور الذي يسطع من دار النيابية
 في آراء نوابها الأكفاء وقرُورهم في جو هادئ. بمحقق فيه علم النظام . والحكومة
 الرشيدة هي التي تستند على النواب الراشدين الذين يستعدون قوتهم من الأمة القوية
 الراشدة التي حققت منهج الحرية المومناً اليه في مقالاتنا السابقة وإلا كانت الحرية
 رواية هزلية مسرح تمثيلها دار نيابتها وتمثلها نوابها وشاهدوها الأمة ولا تلبث
 إلا عشية أو نحاها وهذه حقيقة لا نقالط فيها النفوس

إن المقالط في الحقيقة تفه باغ على النفس الضيفة عاد

ولمن غلبة الهوى والاستبداد بالرأى يمرضان الدولة للخراب والدمار. ولقد كان
 مجلس المبعوثين بالدولة العثمانية السابقة لا يمثل في الحقيقة إلا طلعت باشا وأنور باشا
 ورحمهما الله تعالى حتى قال بعض نوابه أمام الأعضاء في دار المجلس إن هذا مجلس
 طلعت وأنور. ولا يخفى عليكم أن القوة التي كانت في يد الاتحاديين من الترك لم تترك
 مجالاً لحرية الآراء ولا لتمحيصها حتى تجعل الحقائق التي بها تستضيء الأمة في
 سبيل حياتها لأن السيف والحرية لا يبينان في عهد واحد والحق لا يظهر والسيوف
 مسلوقة على الاعناق لذلك سارت الدولة العثمانية في عهد جماعة الأتحاد والترقي في
 سبيل القوة التشموم التي مزقتها شر ممزق وما كان دخولها في الحرب العظمى عن رغبة
 واختيار ولكن كان عن رهبة واضطرار بتأثير طلعت وأنور ولولا أن اتاح الله لتركيا
 الحاضرة رجال مجلس وطنها الكبير ما قامت لها قائمة. وأنا نود لها حياة طويلة سعيدة
 ورجوا ألا يستأثر حزب الشعب الذي أسسه الغازي مصطفى كمال باشا بالسلطة
 المستمدة من القوة الحسية بل يجب أن يراعى الدين وقوة العقول والمعادن والاخلاق
 التي بها توطد دعائم الدولة حتى لا ينهار صرحها مرة ثانية وما كل مرة تعلم الحجة ولا
 يدع المؤمن من جحر مرتين. والله المشئول أن يوفق أمتنا إلى السعي في سبيل الحرية
 في جو السلام حتى تناها ما عبد الرحيم محمود المدرس بتدرسة المعلمين الثانوية